د/فتحية بهران - المدير التنفيذي للتنمية الريفية بذمار - لـ «الثورة» :

٢٢ مليون دولار تكلفة المشروع .. وتعزيز الأمن الغذائي والمشاركة المجتمعية أهم أهدافه

التركيز على الأسر الفقيرة والمعدمة وتشجيع المرأة الريفية من أولويات المشروع

□ لم تعد المناطق الريفية والنائية بعيدة عن اهتمامات الدولة، حيث سخرت العديد من المشاريع التنموية والخدمية لهذه المناطق، بل إنها أضحت اليوم تحظى باهتمام كبير من قبل الحكومة وتمتاز بأولوية تنفيذ هذه المشاريع بهدف تحسين الظروف المعيشية وتأمين المشاركة الفاعلة للمجتمعات المحلية في التنمية، ويعتبر مشروع التنمية الريفية في محافظة ذمار أحد المشاريع التنموية الكبيرة التي تنفذها الحكومة في إطار السياسة التنموية الهادفة إلى تطوير المجتمعات المحلية ضمن الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر.

الدكتورة فتحية بهران، المدير التنفيذي للمشروع، تتحدث لـ «الثورة» عن أهمية المشروع ودوره في تعزيز جهود التنمية الريفية :

لقاء/ افتكار القاضي

□ نود أن تعطينا نبذة عن المشروع؟ وما الهدف منه؟

– المشروع مكرس للتنمية الريفية لمحافظة ذمار، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي لأسر المزارعين الأشد فقراً ورفع الدخول وتحسين ظروف المعيشة وتأمين المشاركة الفعالة للمزارعين الصغار والمجتمعات المحلية في التنمية على مستوى قرى المحافظة.

مجالات مختلفة

□ متى أنشئ المشروع؟ وما هي الخدمات التي يقدمها؟

– بدأت الدراسة الأولية للمشروع من قبل منظمة (الإيفاد) ووزارة الزراعة والري منذ العام ٢٠٠٠م، ومرت بعدة مراحل للمراجعة والتقييم إلى أن تمت المصادقة النهائية على إنشاء المشروع وتوقيع اتفاقية تمويله في فبراير ٢٠٠٣م وإصدارها بالقانون رقم (٢٧) في سبتمبر ٢٠٠٤م، وفي ما يتعلق بتدخلات المشروع فإنها تتمحور في عدة مجالات :

○ المجال الأول : تنمية المجتمعات المحلية وتمكينها من تعبئة وتنظيم أنفسها للمشاركة في الحصول على المنافع المباشرة من تخطيط وتنفيذ المشروع.

○ المجال الثاني : توفير البنية الأساسية الريفية مثل شبكات الري الصغيرة والطرق الريفية الفرعية وتوفير مياه الشرب.

○ المجال الثالث : العمل على زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية بما يؤمن الاحتياجات الغذائية الأساسية للفقراء من مناطق التدخل وإنتاج فائض للتسويق مكمل لدخل الأسرة، بالإضافة إلى مجال تحسين الخدمات المالية وتشجيع الأنشطة الريفية غير الزراعية بهدف تنويع مصادر الدخل لفقراء الريف.

الأكثر فقراً

□ ما هي المناطق المستهدفة من المشروع؟

– سيغطي المشروع جميع مديريات محافظة ذمار بصفة عامة، لكن التدخلات ستتركز بشكل أساسي في الأجزاء الجبلية الغربية من المحافظات، حيث مؤشرات الفقر العالية، وتقدر نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر في هذه المناطق بـ (٧٠٪)، كما تتسم هذه المناطق بتضاريس قاسية وأراضٍ زراعية شديدة الانحدار قليلة الأمطار تكاد تفتقر إلى أي مصادر أخرى للمياه، بالإضافة إلى قلة التدخلات التنموية الأخرى في هذه المناطق.

النصيب الأكبر

□ ماذا عن الفئات المستهدفة من المشروع؟ وما نصيب المرأة؟

– يستهدف المشروع الأسر الفقيرة الممثلة لصغار الأسر الزراعية، خاصة الذين يمتلكون أقل من نصف هكتار من الأراضي الزراعية المطرية في المدرجات والمعدمين غير المالكين والعاملين لدى الغير مقابل جزء من المحاصيل الزراعية – المزارعين بالمشاركة – وهؤلاء يشكلون حوالي (١ – ٤٠٪) من الأسر في سبع مديريات غربية جبلية هي : (جبل الشرق، مغرب عنس، عتمة، وصاب السافل، وصاب العالي، المنار، الأجزاء النائية الجبلية من ضوران)، ويبلغ عدد الأسر المستفيدة من هذا المشروع في هذه المناطق (٤٦,٥٠٠) أسرة في (٢٧٠٠) قرية، و(٢ – ١٥٪) من الأسر الريفية في مديريات السهول الجبلية (الحدأ، ميفعة عنس، عنس، جهران، منخفضات منطقة ضوران)، ويبلغ عدد الأسر المستفيدة من المشروع في هذه المناطق (٩) آلاف أسرة في (٤٢٧) قرية، ويركز المشروع بشكل أساسي على النساء، حيث يمثلن (٥٠٪) من المنتفعين من المشروع في جميع تدخلاته، وسيتم التركيز على تشجيع النساء الريفيات على تنظيم أنفسهن في جمعيات نسائية غير حكومية تعبر عن احتياجاتهن وإيصال أصواتهن عبر هذه الجمعيات ليتمكنّ من المشاركة الفعالة في تنمية مجتمعاتهن من خلال مشاركتهن في التخطيط والتنفيذ للمشاريع التنموية.

□ لماذا تم التركيز على محافظة ذمار بالتحديد دون غيرها من المحافظات؟

– في الواقع هناك عدة مشاريع للتنمية الريفية تم إنشاؤها بتمويل من منظمة (الإيفاد) تصل إلى (١٧) مشروعاً موزعة على عدد من محافظات الجمهورية، منها : المهرة، وريمة، وسيئون، وقريباً في الضالع، وعادة يتم تحديد المناطق المستهدفة وفقاً لمعايير أساسية يتم الاتفاق عليها مع الحكومة اليمنية، من هذه المعايير الكثافة السكانية ومستويات الفقر والأولويات المدرجة في خطط التنمية العامة، وفي هذا الإطار تم اختيار محافظة ذمار وفقاً لهذه المعايير، فهي سادس محافظة من حيث الكثافة السكانية وتسودها مستويات فقر عالية، كما أنها مدرجة ضمن أولويات الخطط التنموية العامة.

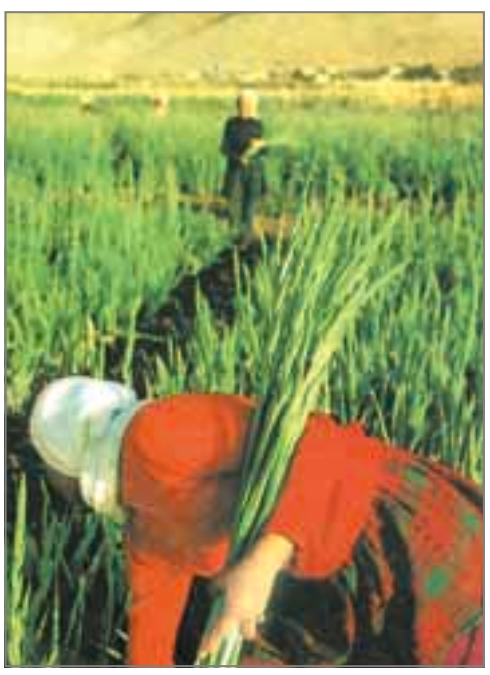

مكونات المشروع

□ ما مكونات المشروع الأساسية؟

– يتكون المشروع من أربعة مكونات رئيسية، تشكل إطار عمله على مدى سبع سنوات، وهي : (تنمية المجتمعات المحلية – تطوير الإنتاجية الزراعية والثروة الحيوانية والمحافظة على البيئة – بناء القدرات المؤسسية والتدريب – وحدة إدارة المشروع).

□ ما الذي يندرج تحت مكون التنمية المجتمعية في المشروع؟

– يتضمن كل مكون رئيسي عدداً من المكونات الفرعية، حيث يندرج تحت مكون التنمية المجتمعية ثلاثة مكونات فرعية هي : (بناء القدرات المؤسسية للمجتمع المحلي ومساعدة هذه المجتمعات في تحديد أولويات احتياجاتها وإعداد خطط القرية التنموية، وسيقوم بتنفيذ هذا المكون الفرعي منظمة غير حكومية دولية ذات خبرة – محو الأمية والتدريب على المهارات، خاصة للنساء لمساعدتهن على إنشاء وإدارة المشاريع الصغيرة المدرة للدخل – تطوير البنية التحتية للمجتمعات المحلية مثل مياه الشرب والطرق الصغيرة والمدارس والمراكز الصحية).

□ وماذا بالنسبة للمكونات الفرعية؟

– بالنسبة للمكون الثاني فإنه يتضمن خمسة مكونات فرعية هي : (الإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا، وتحسين الوصول إلى الخدمات الإرشادية والتدريب الزراعي مع التركيز على النساء، وتحسين إنتاج المحاصيل في المناطق التي تعتمد على الأمطار، وتحسين إنتاجية الثروة الحيوانية، وتشجيع تنويع الدخل – تطوير الري من خلال تمويل السدود الصغيرة ونظم التوصيل بالأنابيب، وإدارة احتجاز المياه، وهياكل الحصاد المائي مع تأسيس جمعيات استخدام الماء لتشغيل وصيانة وتحسين ودعم المياه الجوفية – إدارة الموارد الطبيعية بما في ذلك إعادة تأهيل المدرجات وصيانة وتحسين أعلاف الحيوانات والأحطاب والفواكه – دعم التسويق بما في ذلك تحديد فرص التسويق وتأسيس الروابط التسويقية – تحسين خدمات التمويل الريفي عن طريق تطوير بدائل لأنظمة القروض والادخار وجمعيات ومجموعات رسمية على مستوى القرية كوسطاء للإقراض الصغير)، أما المكون الثالث فسوف يقدم الدعم لبناء القدرات المؤسسية لوزارة الزراعة والري والهيئات الحكومية الأخرى المعنية من خلال التدريب وورش العمل، ويتعلق المكون الرابع بوحدة إدارة المشروع التي تشرف عليها لجنة تسيير برئاسة الأخ وزير الزراعة والري، والتي ستعمل بشكل وثيق مع المحافظ والمجلس المحلي للمحافظة واللجان المختصة.

استعانة

□ هل ستتم الاستعانة بالاستشاريين المحليين في عمل المشروع؟

– في الواقع ستتم الاستعانة بعدد لا بأس به من الاستشاريين المحليين من مختلف التخصصات التي ترتبط بعمل المشروع، وسيتم الاختيار من خلال المنافسة للحصول على الخبرات الأفضل عن طريق الإعلان في الصحف الرسمية واختيار الاستشاريين على ضوء الشروط المرجعية لكل تخصص، ويمكن حصر الخبرات المطلوبة في ما يلي : مستشار في التنمية المجتمعية، مستشار في الزراعة والإرشاد الزراعي، مهندس في المشاريع الريفية، خبير فني في الري، خبير اجتماعي، خبير تدريب على الري، خبير محلي للري لأغراض البحوث على مستوى المزرعة، كما أن المشروع سيستعين كذلك بخبرات دولية وإقليمية.

المميزات

□ ما سمات ومميزات هذا المشروع؟

– يتميز هذا المشروع عن غيره من المشاريع التنموية وعن بقية مشاريع منظمة (الإيفاد)، سواء في اليمن أو في الدول النامية الأخرى، بأنه يعتمد للمرة الأولى النهج التشاركي الذي يعني قيام المجتمعات المحلية، نساءً ورجالاً، بتحديد أولوياتها التنموية ومن ثم احتياجاتها، وصولاً إلى إعداد وتنفيذ الخطط التنموية لقراها وإشراك الأهالي في عملية التمويل إما بالمال أو بالجهد (العمل) وبالمواد، بالإضافة إلى إشراك هذه المجتمعات في عمليتي المتابعة والتقييم والصيانة لمشاريع البنية التحتية، وتعتزم منظمة (الإيفاد) تعميم هذا النهج على بقية مشاريع منظمة (الإيفاد) في اليمن وفي الدول النامية الأخرى وفقاً لما يسفر عنه من نجاحات مشجعة.

□ هل سبق وأن قام المشروع بتنفيذ برامج معينة، وما هي؟

– المشروع لا يزال في طور البداية، حيث استهل نشاطه بعمليات التدريب لموظفيه بمساعدة خبراء دوليين ضمن ورشة عمل ودورات تدريبية خلال الفترة من الـ ١١ وحتى الـ ٢٨ من ديسمبر ٢٠٠٤م، والتهيئة لتنفيذه اعتباراً من بداية العام الجاري ٢٠٠٥م.

□ هل هناك صعوبات تواجه عملكم في المشروع؟

– بحكم أننا لا نزال في البداية، وأن لكل بداية ملابساتها وظروفها الخاصة التي تحيط بها، فإنني أؤثر بألاَّ أصفها بالمصاعب مع أن المتوقع والطبيعي أن نجابه العديد منها في مسار التنفيذ، وخاصة في ضوء ما يتسم به المشروع من تداخل وتنوع في الأنشطة والتدخلات واتساع رقعة المناطق التي يغطيها وتعدد الأطراف الشريكة، إلاَّ أنني متفائلة بدعم الأخ نائب رئيس الوزراء، وزير التخطيط والتعاون الدولي، والأخ وزير الزراعة والري، والأخ محافظ ذمار، وأجهزة السلطة المحلية، والمعنيين في الوزارات المعنية : الزراعة، والتخطيط، والمالية، وبمساعدة المنتفعين ذاتهم من هذا المشروع من الأهالي في القرى المستهدفة بالمحافظة.

الميزانية المعتمدة

□ ما المدة المحددة للمشروع والميزانية المعتمدة وأوجه الدعم؟

– مدة المشروع سبع سنوات، ويبلغ تمويله (٢٢) مليون دولار، منها (١٤) مليوناً قرض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، و (٣,٦٥) مليون دولار مساهمة الحكومة، و(٤,٣٦) مليون دولار مساهمة برنامج الغذاء العالمي، بالإضافة إلى (٣٦٠) ألف دولار مساهمة المستفيدين.

نتائج مرجوة

□ ما التأثير المتوقع للمشروع والمنافع الملموسة منه؟

– تبين وثيقة المشروع عدداً من المنافع، كما أن له أثراً على مناطق التدخل والفئات المستهدفة يمكن تلخيصها في ما يلي : تحسين ظروف معيشة السكان، وتعزيز دخولهم من خلال زيادة الإنتاج الزراعي عن طريق تحسين التكنولوجيا والمدخلات الزراعية، وزيادة المساحة المزروعة، وتبني استراتيجيات لتوفير وترشيد استخدام المياه، وكبح التدهور البيئي، وإعادة تأهيل الأراضي المهجورة، وتحسين الوصول إلى مياه الشرب والمدارس والمراكز الصحية، وتمكين المجتمعات المحلية وتعزيز قدراتهم في التخطيط المحلي والتعامل مع الحكومة بنجاح، ومن المتوقع زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية من الذرة والبقوليات والخضروات بنسبة تتراوح ما بين (٢٥ و٦٠٪) للمحاصيل المطرية وبنسبة (٥٠ – ١٠٠٪) للمحاصيل المروية، كما أن المتوقع كذلك أن تزيد دخول الفلاحين المعتمدين على الأمطار بنسبة تتراوح بين (٨٠ و١٦٠٪)، بينما ستزيد مداخيل الفلاحين المعتمدين على الري بنسبة (١٢٠٪)، وسوف يستفيد من زيادة الدخل والأمن الغذائي والتحسين في ظروف المعيشة العامة حوالي (٢٦,٠٠٠) أسرة، كما ستكون النساء مستفيدات رئيسيات من المشروع من خلال محو الأمية والتدريب على المهارات والحصول على القروض، وسيحصلن على اعتراف وتقدير الأسرة والمجتمع لأدوارهن من خلال انخراطهن في العمل المجتمعي كقائدات إرشاديات قرويات ومزارعات استشاريات ومديرات قروض وكمساهمات بارزات في دخل الأسرة.

سيستعين المشروع بخبراء محليين وخبرات إقليمية ودولية

أشواق الأمل

عبدالكريم الخميسي

نصائح ملغومة !!

● أنصح (المريض) اذا نزل في أحد المستشفيات الحكومية أن لا يدعو أهله وأقاربه (المرموقين) لزيارته ، لأن ذلك سوف يفتح شهية البعض من أصحاب النفوس الضعيفة –عمالاً وممرضين – فيسيئون معاملته (للضغط) على الأهل من أجل (البغشيش)!!

● وأنصح الطبيب (المخلص) أن لا يشكو من ندرة التجهيزات الضرورية لغرفة العمليات لأنها لو وصلت شكواه إلى الوزارة فسيجد نفسه فجأة ضمن كشف (التقاعد) ولو لم يبلغ أحد الأجلين !!

● وأنصح (المهندس) المشرف على أي مشروع حكومي أن لا يصر على الزام المقاول بتطبيق نصوص العقد (حرفياً) لأن ذلك سيؤثر على حصة الذين بمقدورهم اعفاؤه من العمل ، وإحالة المشروع إلى مهندس (معتدل) !!

● وأنصح المدير (النزيه) أن يتحاشى المهمات المالية (المغرية) لأنه سوف يكسب عداوات (الكبار) ، ولن تحميه صداقات (المسحوقين)، وقد يجد نفسه في النهاية بلا عمل !!

● وأنصح الموظف (المقطوع من شجرة) أن لا يفكر في طلب (اجازة عارضة) لأنه بذلك سيتيح الفرصة لاستبداله بواحد من المستعدين للمشاركة في (بازار) الدرجات الوظيفية الشاغرة !!

ص. ب: ٤٨٤١ صنعاء
alkhmisy@hotmail.com

تأملات

محمد العريقي

نصيحة للشباب .. ودعوة للحكومة

■ طاقات الشباب يمكن أن تنجز أعمال جبارة بشرط أن تكون موحدة ومنظمة ومستغلة بطريقة صحيحة وسليمة.

الشباب الذين يشكون البطالة ونشتكي من تسكعهم بالشوارع او التجمع في مقايل القات تحت مبرر (هدر الوقت والهروب من المسؤولية بعيداً عن سماع المزيد من نصائح وتوجيهات الاباء) يستطيعون ان ينهضوا بمستواهم المادي والأسري ويتزوجوا وينجبوا اذا كان تجمعهم (على خير) ورفعوا شعار «الاتحاد قوة» التجمع على الخير يحتاج الى ان يؤمن أي شاب ان مسيرته بالحياة وضمان النجاح والاستقرار لا يتحقق إلا بالتعاون ومساعدة ومؤازرة الآخرين وأفضل وسيلة بالنسبة للشباب الذين ليس لهم ظهور خلفية هي الاعتماد على قدراتهم الذاتية وتعاونهم الجماعي فكرة الخير لضمان العمل والكسب الحلال يستطيع مجموعة من الشباب ترجمتها بأسلوب (الشراكة) حتي وان كان رأسمالهم في البداية جهدهم الذهني والبدني.. المهم الفكرة للانطلاق شريفه ونظيفة ومخلصه والاقدام على تنفيذها بنية صادقة وجدية دون وسواس الاحتيال والخداع والمكر (واللف والدوران).

لماذا لا يفكر مجموعة من الشباب المتقاربين بالسن من رسم الخطط والمشاريع صغيرة مشتركة بعضهم بالإمكانيات الذهنية وبعضهم بالمعدات وآخرون بالمال وأين هي المنظمات والمؤسسات والجامعات التي ترعى وتشجع تبني مثل هذه الأفكار.

ان الأفكار كثيرة لتنفيذ مشاريع شبابية ببدايات مالية بسيطة مثل زراعات مساحات محدوده بالحفر حتى في أسطح المنازل وهذه فكرة ليست خالية فقد قرأت عنها في صحف عربية .

او الشراكة في إقامة مناحل للعسل او لتربية الحيوانات والمواشي مثل هذه الافكار يسهل تنفيذها في الريف على وجه التحديد .

وفي المدن يمكن أن يوجه الشباب باقامة مشاريع جماعيه بالشراكه ذات طابع خدمي وانتاجي .

● هذا التوجه يمكن أن يدعم ببرامج للتأهيل والتدريب والاقراض الصغير عندها ستجد البطالة طريقها للانحسار والتنمية للازدهار.

ALariky @ Maktoob. Com